



الفرص الإستثمارية في مصر

منطقة القناة نموذجاً





اعداد :

دكتورة أمنية جابر
خبير إقتصادي

عضو مجموعة عمل الدراسات
الاقتصادية بالمركز

دكتورة مي منيب
خبير إقتصادي -عضو مجموعة عمل
الدراسات الاقتصادية بالمركز

مراجعة

دكتور محمد سعيد

خبير بمجموعة عمل الدراسات
الاقتصادية بالمركز

حقوق الطبع والنشر محفوظة
لمركز ايجيشن انتربرايز للسياسات
والدراسات

نبذة تعريفية بمركز ايجيشن إنتربرايز :

مؤسسة بحثية مستقلة تعد الأبحاث والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتساهم في صناعة الوعي وتعزيزه، وبثه من خلال تكنولوجيا الاتصال، وإثراء التفكير المبني علي منهج علمي سليم، بعيدا عن أية خلفيات أيولوجية أو اتجاهات سياسية أو انتماءات حزبية، وراغبة في تقديم نوع جديد من الخدمات المعلوماتية التي تساعد متخذي القرار بهدف تقديم تحليل وافي ومفصل وذلك من خلال دراسة الوضع السياسي والاقتصادي علي الصعيدين المحلي والدولي فيما تسميه بـ (الصورة المتكاملة) وذلك عبر كيان بحثي متكامل ومستقل ووطني.

يضم المركز الأمانة العامة، وهي المسؤولة عن إدارة المركز وتنفيذ خطته وبرامجه، بالإضافة إلى الهيئة الاستشارية، والتي تضم مجموعة من الخبراء والأكاديميين في مختلف المجالات.

ويتميز المركز بفريق عمل شبابي يسعى إلى تقديم رؤى شبابية معاصرة، مع الاستعانة بخبرات من الخبراء والأكاديميين.

إمكانية تعظيم الفرص الإستثمارية للمشروعات الصغيرة في محور قناة السويس

المستخلص : تركز الدراسة الحالية على الفرص الاستثمارية في محور قناة السويس الجديدة مع التعرض لمدى إمكانيتها الاستفادة من دور مبادرة البنك المركزي في تمويل المشروعات الصغيرة باعتبارها صناعات مغذية للصناعات الكبيرة المقامة على محور قناة السويس، سواء كانت مشروعات زراعية أو صناعية أو خدمية، والتي يتم انشاءها داخل المناطق الاقتصادية والصناعية الخاصة بمحور قناة السويس مع استعراض تحليلي لتلك المناطق؛ حيث كانت الصناعات الصغيرة تواجه مجموعه من المعوقات منها المعوقات التمويلية، وبالتالي فإن توجه الدولة بالاساس الى بناء مناطق صناعية واقتصادية من شأنه خلق فرص عمل كثيرة، وفي ضوء ما سبق سيتم استعراض أهم السياسات المستقبلية التي يمكن اتباعها في ضوء ما يمكن التوصل إليه من نتائج يمكن من خلالها تطوير أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل إقليم قناة السويس، ومن ثم تحويله إلى مركز اقتصادي إقليمي ناجح.

الكلمات المفتاحية: مشروعات صغيرة، محور قناة السويس، مناطق لوجيستية، تنمية، عناقيد صناعية، تنافسية، مناطق صناعية واقتصادية، مركز اقتصادي إقليمي.

Abstract:

The current study focuses on investment opportunities in the axis of the new Suez Canal, with exposure to the possibility of benefiting from the role of the Central Bank's initiative in financing small projects, as they are feeding industries for large industries that are established on the axis of the Suez Canal, whether they are agricultural, industrial or service projects, which are being established Within the economic and industrial zones of the Suez Canal axis provided that an analytical review of these areas is carried out; Where small industries were facing a number of obstacles, including financing obstacles, and therefore the state's orientation mainly to build industrial and economic zones would create many job opportunities, and in light of the foregoing, the most important future policies that can be followed will be reviewed in light of the results that can be reached that enable the During which the performance of the various economic sectors within the Suez Canal region was developed, and then transformed into a successful regional economic center.

Keywords: Small business; Suez Canal axis; Development projects; Development; industrial cluster, Competitiveness, Industrial and Economic Zones, Regional Economic Center.

مقدمة

إن قضية تنمية وتطوير ودعم المشروعات الصغيرة تحتل أهمية كبيرة لدى صناعات القرار الاقتصادي في كافة الدول المتقدمة والنامية لما تلعبه هذه المشروعات من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها، هذا وتعتبر قناة السويس من أهم المجاري الملاحية العالمية، فهي تشتمل على منطقة لوجستية، وبالرغم من مزايا محور قناة السويس الاستراتيجي من حيث موقعه بصفه عامه وكونه منطقه لوجيستيه (مستهدف تفعيلها) بصفه خاصه الا انها تقوم بتحصيل الرسوم الملاحيه فقط، ومن هنا ظهرت الحاجه لإعادة ترسيم الوضع المستهدف لمحور قناة السويس الجديدة وكيفيه تفعيلها باعتبارها منطقه لوجيستيه قد تسهم في الناتج المحلي الاجمالي بصورة غير مباشره وكذلك تسهم في توفير ايرادات اضافيه بخلاف تحصيلها الرسوم المذكوره بما قد يحسن من ميزان المدفوعات.

اهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من خلال تناولها موضوعا له عدة أبعاد:

- 1- المناطق الصناعية تشكل أداة فعالة لاغنى عنها لتشجيع وترقية الاستثمار وتوسيع نطاق تأسيس الصناعات بما يلبي احتياجات الاقتصاد الوطني ويهيئ المناخ اللازم لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة حتى تكون وسيلة فعالة لتحقيق الأهداف التنموية على المستويين المحلي والخارجي، ومن هنا تظهر حتمية تعظيم الفرص الاستثمارية في قناة السويس الجديد باعتبارها من أهم المشروعات الاستراتيجية القومية.
- 2- تحويل محور قناة السويس الجديدة إلى مركز اقتصادي لوجيستي عالمي، من شأنه أن يسهم في تحسن اداء ميزان المدفوعات.
- 3- العمل على تعظيم الفرص الاستثمارية في محور قناة السويس في مصر

اهداف البحث

- يركز البحث على عدد من الأهداف :

- 1- تحديد أهمية المشروعات في دعم نجاح المنطقة الاقتصادية بمحور قناة السويس.
- 2- تصنيف العوائق والتحديات التي تواجه نمو الصناعات الصغيرة في مصر من جانب رواد الاعمال.

مشكله البحث

تكمن مشكلة الدراسة في رصد أهمية المنطقة الاقتصادية مع القاء الضوء حول التحديات الاقتصادية او الاجتماعيه او السياسية التي قد تواجهها المنطقة، مع تحديد الاسباب الدافعة إلى التوجه نحو مشروعات تنمية المنطقة الاقتصادية بمحور قناة السويس، ومتطلبات التنمية من الاستثمارات والعمالة المدربة.

فرضيات البحث

خلق مشروعات جديدة في محور قناة السويس الجديدة له دور فعال في توليد فرص عمل جديدة وزيادة الانتاج.

خلق مشروعات جديدة دور هام في تعزيز نجاح محور قناة السويس .

منهجية البحث

اعتمدت الباحثتان على الأسلوب الاستقرائي كاسلوب لبيان اهم المعوقات المتعلقة بتمويل المشروعات , حيث تم القيام بدراسة أدبيات الموضوع وكذلك الموضوعات المحيطة به مثل التنمية الإقتصادية والتجارب السابقة الخاصة به. وكذلك الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع وكذلك استقراء وتحليل البيانات الإحصائية والرقمية الخاصة به للتوصل للنتائج والتوصيات المقترحة والتي يمكن استخدامها والاسترشاد بها في مصر.

خطة البحث:

- أولاً: المناطق الاقتصادية الخاصة في مصر
- مدخل نظري الى المناطق الاقتصادية الخاصة في مصر
- الإطار التشريعي والمؤسسي للمناطق الاقتصادية في مصر
- الحوافز الاستثمارية في المناطق الاقتصادية الخاصة
- ثانياً: منطقة قناة السويس كمنطقة اقتصادية خاصة
- السمات الاقتصادية لمحور قناة السويس
- أهداف التنمية الصناعية بإقليم قناة السويس
- استراتيجية التنمية الإقليمية للمناطق الصناعية بقناة السويس
- ثالثاً: منطقة قناة السويس كنموذج للفرص الاستثمارية
- المناطق الصناعية بإقليم قناة السويس
- معايير اختيار مشروع (شرق بورسعيد- وادي التكنولوجيا – شمال خليج السويس)
- انجازات محور قناة السويس
- أهمية منطقة القناة في دعم التنمية المستدامة ضمن رؤية مصر 2022
- رابعاً: الخاتمة

أولاً: المناطق الاقتصادية الخاصة في مصر

مقدمة عن المناطق الاقتصادية الخاصة في مصر

تقوم العديد من الدول بإنشاء مناطق اقتصادية خاصة بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والتحول الاقتصادي، وقد سعت تلك الدول الى إنشاء مناطق اقتصادية خاصة من خلال سن العديد من القوانين والتشريعات لاستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية ووزيادة معدل النمو الاقتصادي، ورفع حجم الصادرات وزيادة

القدرة التنافسية بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا المتطورة.

فقد شهد العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين انتشار ظاهرة المناطق الاقتصادية الخاصة؛ حيث بلغ عددها نحو 0045 منطقة في العالم، منتشرة في 921 دولة على مستوى العالم، وذلك وفقاً لتقرير الاستثمار في العالم DATCNU عام 9102.¹ وقد يخلط البعض بين المفاهيم والأنواع المختلفة للمناطق الاقتصادية، وذلك لوجود عدد من القواسم المشتركة فيما بينها.

ومن ثم، يتم استخدام بعض من الجوانب الفنية للفصل التام بين تلك الأنواع. ويمكن تقسيم المناطق الاقتصادية إلى ثلاثة أنواع رئيسة تتمثل في:

المناطق الاقتصادية العامة (sZEG enoz cimonoce lareneg)، والمناطق الاقتصادية الخاصة sZES، والمناطق الاقتصادية الهجينة sZEH. ويوجد في مصر منطقتين اقتصاديتين خاصيتين ذات طبيعة خاصة وهما الأولى: المنطقة الاقتصادية لقناة السويس enoZCS بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٠٣٣ لسنة 0١٠٢، والثانية: منطقة المنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي enoZTG بقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٤٣ لسنة ٧١٠٢.

والجدير بالذكر ان المنطقة الاقتصادية الخاصة (ZES) هي منطقة تختلف فيها قوانين الأعمال والتجارة عن بقية البلاد. تقع المناطق الاقتصادية الخاصة داخل الحدود الوطنية للدولة، وتشمل أهدافها زيادة الاستثمار، وخلق فرص العمل، والتوظيف، والإدارة الفعالة لتشجيع الشركات على التأسيس في المنطقة، يتم إدخال السياسات المالية. تشمل هذه السياسات عادةً الاستثمار والضرائب والتجارة والحصص والجمارك وأنظمة العمل

يمكن أن يشمل مصطلح المنطقة الاقتصادية الخاصة:

مناطق التجارة الحرة (ZTF)

مناطق تجهيز الصادرات (ZPE)

المناطق الاقتصادية الحرة (ZEF)

المجمعات الصناعية / المناطق الصناعية (EI)

فريبورتس stropeerF

المجمعات اللوجستية المستعبدة (PLB)

مناطق المشاريع الحضرية

ويأتي مفهوم المنطقة الاقتصادية لقناة السويس ذات الطبيعة الخاصة ENOZCS:

تعرف المنطقة الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة بأنها: مساحة من الأرض لها إطار قانوني خاص ومرن يسمح فيها بنظام مبسط للمستثمرين أنشئت بموجب القانون رقم 38 لسنة 2002. ولها هيئة خاصة مشرفة على الإدارة والتنفيذ (الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس)، لها موازنة مستقلة ولا تخضع لقوانين وتشريعات الهيئات العامة بالدولة، وتهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والصناعية، وتحفيز الكيانات الاستثمارية الدولية الكبيرة للاستثمار في المنطقة من أجل تعزيز مكانة مصر الدولية.²

بينما يأتي مفهوم منطقة المثلث الذهبي الاقتصادية الخاصة (enoZTG) المثلث الذهبي منطقة اقتصادية تقع بين قنا وسفاجا والقصير. تعتبر من أغنى المناطق بمصادر التعدين بالنظر إلى 57% من معادن التعدين في مصر. إنها قطعة أرض مساحتها 0029 كيلومتر مربع بها احتياطات معدنية معترف بها، ولديها بالفعل بنية تحتية أساسية بما في ذلك السكك الحديدية بين قنا وسفاجا. - ثلاثة موانئ في القصير وسفاجا والحرماوين، ثلاث مطارات هي الأقصر والغردقة ومرسى علم. والعديد من الطرق الرئيسية منها سفاجا - قنا، القصير - الكفت، مرسى علم إدفو، وطريق البحر الأحمر. ستسمح ثروة التعدين هذه للمنطقة بإنشاء مصانع جديدة لإنتاج الأسمنت والزلجاج والسيليكون والمواد الكيميائية وشرائح الكمبيوتر.

الإطار التشريعي والمؤسسي للمناطق الاقتصادية

يعتبر الإطار القانوني والتشريعي والمؤسسي أحد أهم العوامل المساعدة على وجود مناخ استثماري جيد، ولذلك اهتمت دول العالم بإصدار القوانين والتشريعات واللوائح لما لها تأثير كبير في تعزيز تنافسية وأداء المناطق الاقتصادية الخاصة، ولتوفير بيئة تنظيمية أكثر أماناً واتساقاً للاستثمارات الأجنبية والمحلية.

ويعد قانون رقم 38 لعام 2002 ولائحته التنفيذية بقرار رئيس الوزراء رقم 5261 لسنة 2002 هو الإطار التشريعي المنظم للمناطق الاقتصادية ذات طبيعة خاصة. كما من خلاله يتم توفير بيئة تنظيمية أكثر تحفيزاً واستقطاباً للاستثمارات والجدير بالذكر ان هذا القانون له سمات مختلفة وهي:

يتضمن تشريعات وقوانين ولوائح أكثر حداثة للاستثمار، بحيث تنافس مع قوانين المناطق لمنافسة العادلة الأخرى العالمية. في إطار تنظيمي يسهل دخول المستثمر السوق، ويعزز من روح ويشجع على التجارة الدولية.

خلق بيئة أكثر ملائمة للمنافسة يسمح فيها بتخصيص أفضل للموارد مما سيعزز من فرص العمل.

تخفيف القيود على المستثمرين من القطاع الخاص للوصول إلى الأسواق

التنافسية، ومنحهم الحوافز المختلفة.

تطبيق عقوبات صارمة على عدم الامتثال لقوانين وتشريعات واللوائح.

وهناك مختلف أنواع من الضرائب التي تفرض على المشروعات وهي:

ضريبة الدخل على الشركات: بالنسبة للضريبة على أرباح شركات الأموال (01%)، بالنسبة للضريبة الموحدة على دخول الأشخاص الطبيعيين (01%)، بالنسبة للضريبة على إيرادات الأراضي والعقارات المبنية لغير أغراض السكنى (01%). وتستحق الضريبة على مجموع صافي الدخل الذي حققه الممول خلال السنة السابقة على موعد استحقاقها.

ضريبة القيمة المضافة (TAV): ويبلغ معدل الضريبة السارية على جميع الأنشطة داخل المناطق الاقتصادية الخاصة "صفر" قيمة مضافة.

ضريبة على الشركات: يعفى المستثمرون في المنطقة من الرسوم الجمركية لاستيراد وتصدير السلع ومواد الخام.

تصريح العمل للأجانب: أن يزيد عدد العاملين الأجانب في أي منشأة عن (01%) من مجموع عدد العاملين الأجانب وفقاً لضوابط معينة مع إمكانية الاستثناء من هذه النسب وفقاً لضوابط محددة. قانون العمل المصري اعطى القانون للهيئة حرية إصدار التراخيص بعد الرجوع للجهات الامنية كما نص على ان يصدر مجلس ادارة الهيئة قواعد الحصول على التراخيص.

تسهيلات أخرى: تتميز بالصفر بالمئة جمارك بين 22 دولة عربية و42 دولة أفريقية.

ثانياً: منطقة قناة السويس كمنطقة اقتصادية خاصة

السمات الاقتصادية لمحور قناة السويس

تتمثل السمات الاقتصادية لمحور قناة السويس كما يلي:

1.1 تكون الهيكل الإداري لاقليم قناة السويس من 6 محافظات هي (بورسعيد، السويس، لشرقيه، جنوب سيناء، شمال سيناء، الاسماعليه) باجمالي عدد 92 مركز يضم 83 مدينة و62 قرية. هذا وتمثل الاراضي الصحراويه باقليم قناه السويس 4.15% على مساحة 96314 م²، اما الاراضي الزراعيه فتمثل 4.02% من اجمالي اجمالي الاقليم، وتمثل الارض البور 6.81%، هذا مع العلم ان اقليم قناه السويس يمثل المرتبه الرابعه على مستوى الجمهوريه من حيث المساحه.

2.1 بالنسبه لقناة السويس الجديدة فهي تفریعة جديدة لقناة السويس من الكيلو متر 16 إلى الكيلو متر 49 طبقاً للترقيم الكيلو متري للقناة، وتم افتتاحها في 6 أغسطس 5102 بطول 53 كم، إضافة إلى توسيع وتعميق تفریعات البحيرات المرة

والبلاط بطول 73 كم ليصبح الطول الاجمالي للمشروع 7 كم من الكيلو متر 05 إلى الكيلو متر 221.

3.1 انشأت المنطقة الاقتصادية كهيئة عامة تخضع لقانون المناطق الاقتصادية الخاصة رقم 38 لسنة 2002 وتعديلاته الصادرة بقانون رقم 72 لسنة 5102، وذلك لعزل المنطقة عن منظومة دورات العمل بالحكومة وتعقيدات العمل الإداري، وذلك لخلق آلية مرنة مستقلة وسريعة وحاسمة اتخاذ القرار في مكان واحد له سلطة مختصة واضحة، وذلك من خلال المادة 31 من القانون والتي تنص تولى مجلس إدارة الهيئة وضع السياسة العامة للمنطقة وإدارتها على نحو يكفل تحقيق أهداف على إنشائها وتكون له في سبيل ذلك الصالحات والاختصاصات المقررة في القوانين واللوائح للوزراء والمحافظين ورؤساء الهيئات وغيرهم من المختصين في الجهات والمصالح الحكومية ذات الصلة اللازمة لمباشرة الهيئة الاختصاصات.

4.1 هذا وتعتبر المنطقة الاقتصادية (الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية بمنطقة السويس) ذات طبيعة لأحكام القانون رقم 38 لسنة 2002 وتعديلاته ليشمل الأراضي الواقعة في منطقة قناة خاصة وفق السويس بمساحة 64.6 كم²، وهي تبدأ من العين السخنة جنوب السويس ثم يمتد إلى محافظة السويس وجنوب محافظة سيناء الجنوبية ثم محافظة الإسماعيلية ومحافظة بورسعيد.

5.1 الجدير بالذكر يضم الإقليم قاعدة صناعية كبيرة وضخمة تعتمد بصفة أساسية على مخرجات القطاع الزراعي ومستلزماته الوسيطة، مثل المنتجات الجلدية والملابس الجاهزة وتصنيع وتجميع الأجهزة وتعبئة الحاصلات الزراعية والمواد الغذائية الموجودة في مدن محافظات إقليم القناة، وخاصة في المناطق الصناعية الحرة والاستثمارية ببورسعيد والإسماعيلية، والصناعات عالية التقنية في مجال الاتصالات والإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية والمعدات الطبية وتكنولوجيا تصنيع الخامات الدوائية والكيمويات الوسيطة بوادي التكنولوجيا بالإسماعيلية، وكذلك مشروعات تمويل السفن والخدمات البحرية ومشروعات التخزين ومشروعات تصنيع المعدات البحرية ومعدات السلامة والإنقاذ وبناء اليخوت والسفن الصغيرة وبناء الوحدات العائمة، وتصنيع وتعبئة الأعلاف والأسماك، وكذلك تصنيع الهياكل المعدنية بالمناطق الحرة بمحافظة السويس، وتجميع سيارات النقل الخفيف ومواد البناء والحديد والصلب بشمال خليج السويس³.

2. أهداف التنمية الصناعية بإقليم قناة السويس:

1. يهدف مشروع القناة الجديدة إلى تلافى المشكلات القديمة لقناة السويس

من توقف قافلة الشمال لمدة تزيد على 11 ساعة في منطقة البحيرات المرة، ويسمح باستيعاب قناة السويس للسفن العملاقة بغاطس 56 قدم بتكلفة بلغت 4 مليار دولار، مما سيسهم في زيادة دخل القناة مستقبالا بنسبة 952% وقد تمت عمليات الحفر من خلال الهيئة الهندسية للقوات المسلحة، التي استعانت بـ71 شركة وطنية مدنية تعمل تحت إشرافها. وبالتالي فإن الاهداف الرئيسية لإنشاء قناه السويس الجديدة تتمثل في زيادة طاقة القناة الاستيعابية والتصريفية، كما تساهم في خفض فترات انتظار السفن عند تفريعات القناة أو عند طرفيها، تخفيض الحوادث داخل الممر المالحى، من خلال زيادة عدد وحدات الإنقاذ وقدرتها وتوفير معدات الرفع ووسائل الإطفاء.

2. المساهم في دعم الدور الإقليمي لإقليم محور قناة السويس من خلال المحاور المختلفة (الطريق الساطي الدولي / ميناء بورسعيد)، والأنشطة الأساسية التصديرية لإقليم قناة السويس في مجال الأنشطة الاستخراجية (الغاز الطبيعي) أو المجال الصناعي.

3. يعمل على زيادة التصدير وتنمية التجارة الدولية، وتوسيع نطاق الأنشطة القائمة في المنطقة على مساحة 002 كم²، مع زيادة حجم نقل البضائع، وتفعيل دور النقل متعدد الوسائط، وتحسين نمط الحياة ورفع مستوى معيشة المواطن على أرض مصر، وتعظيم الاستفادة من الامكانيات الهائلة للقناة الجديدة.

4. تشجيع الأنشطة الصناعية ذات المزايا النسبية، مثل الصناعات والخدمات التي تقوم على استغلال الغاز الطبيعي والثروات المعدنية⁴.

5. تهيئة انشاء المناطق الصناعية المستهدفة، من خلال استكمال مقومات المناطق الجاري إنشاؤها، ومڈها بكافة مرافقها وخدماتها قبل البدء في إقامة مناطق جديدة.

6. المشروع يضم سلسلة من المشروعات المتكاملة صناعية وزراعية وسياحية وبنية أساسية ومشروعات تنموية عمرانية، حيث يتم تأسيس جيل جديد من المدن جاذبة للسكان مما يساهم في إيجاد فرص عمل للشباب.

7. العمل على التركيز بالنسبة للمشروعات كثيفة العمالة التي تتوافر لها إمكانيات النمو.

8. خلق نواة صناعية لدفع عجلة التنمية والتصنيع بمحور قناة السويس.

9. تشجيع الصناعات التي بها ميزة نسبية في ارتباطها بالقاعدة الصناعية للمحافظة.

٤ الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الإدارة العامة للدراسات البيئية والطبيعية، المنظور البيئي لاستراتيجية التنمية العمرانية على مستوى الجمهورية، إقليم قناة السويس، 2014، ص112.

01. توفر المناطق الصناعية المناخ الاقتصادي والمناخ الفني الملائم للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

3. استراتيجية التنمية الإقليمية للمناطق الصناعية بقناة السويس:

حرصت مصر في خطتها واستراتيجياتها بشأن التنمية الصناعية ان تركز على توجيهين أساسيين اولهما تحديد التوجهات المكانية لتوطين الأنشطة الصناعية وثانيهما توضيح أكثر الأنشطة الصناعية الملائمة للأوضاع المكانية، ومساهمتها في التنمية الصناعية ويكون ذلك من خلال الاستفادة من الاستثمار موقع القناة الاستثنائي بين الشرق والغرب والشمال والجنوب وتعمل على حل مشاكل المستثمرين، وتوفير وسائل المواصلات بجميع أنواعها، وإنشاء محطات للكهرباء وتحلية المياه وتوصيل المرافق لجميع مواقع المشروعات بالمنطقة الاقتصادية باعتبارها أكبر مركز لوجيستي خدمي صناعي في العالم وفقا وخطة الدوله الاقتصادية حتى عام 5202 بما يتكامل مع مبادرة (الحزام والطريق) التي تعتمد بالاساس على الدولية التي تربط مصر مع القارات الثلاث .

حيث ان القناة واقعة على خارطة طريق الحرير البحري للصين الذي يبدأ من المدينة السياحية (فوجو) بالصين متجها إلى البحر الاحمر مارا وهناك منطقة "تيدا" الصينية بالعين السخنة، وهي نموذج للتعاون الاقتصادي والتجاري بين مصر والصين وفتح استثمارات صينية في تلك المنطقة لتطوير وتنمية أكثر من 7 كم2 بتكلفة 053 مليون دولار، وتستهدف جذب استثمارات تتجاوز قيمتها 6 مليارات دولار من خلال كبرى الشركات العالمية مما يساهم في توفير 05 ألف فرصة عمل.

هذا بالإضافة إلى إنشاء المنطقة الصناعية الروسية لتمثل منصة للصادرات الروسية وبوابةً لدخول المنتجات الروسية إلى دول أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط اعتمادا على موقع المنطقة الاقتصادية في شرق بورسعيد، واعتمادا على اتفاقيات التجارة الحرة الخاصة بمصر مع دول العالم المختلفة، وهي إضافة كبيرة للمنطقة الاقتصادية، وهناك مجالات تعاون بين سنغافورة وفيتنام خاصة في الموانئ وصناعة بناء السفن، كما أن بعض الشركات الهندية أبدت رغبتها في إقامة مشروعات استثمارية بالمنطقة الاقتصادية، ويوجد 291 شركة بين صناعية وخدمية تعمل بالمنطقة الاقتصادية مثل مصانع ألفا للفيبرجالس، ومصانع المنتجات الورقية، ومصانع الزجاج والسيراميك والأدوات الصحية ومستلزماتها وغيرها من الصناعات.

هذا بالإضافة الى قيام الدوله عند وضع سياستها بشأن الاستثمار في مدن القناة ان تقوم بالاساس على الترابط والتكامل في السياسات الحاكمة لكل من المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة والمناطق الصناعية، وعلى الأخص في اختيار

المواقع وتحديد المقومات الاقتصادية⁵، ومن ثم فهي تستهدف عمل مشروعات عمرانيه متكامله تستهدف استصلاح وزراعه نحو 4 مليون فدان وانشاء 0023 كم من الطرق بهدف دعم مناطق التنمية الصناعيه الجديده بالقناه بالاضافه الى عدد من المشروعات اللوجيستية بما ينعكس على مضاعفة عائد قناة السويس، واقامة وادي السيلكون للصناعات التكنولوجيه ومنتجات سياحية على طول القناه .

ومن هنا اعتمدت سياسات التنمية الصناعيه باعتبارها من ركائز التنمية الشاملة التي تحقق من خلال فاعليتها في العمل على دفع معدلات التنمية الشاملة على:

1. العمل على بناء قاعدة عريضة من الصناعات التصديرية، وبالتالي يدعم ذلك من خلال الأخذ بالتقنية الحديثة في جميع العمليات الإنتاجية، بما يؤدي إلى رفع معدلات الإنتاج من الأنشطة الصناعية، وبالتالي دعم القدرات التنافسية للمنشآت الصناعية.

2. إدخال الأنشطة الصناعية ذات التقنيات العالية التي تتمثل في (صناعة الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات والبرامج والاتصالات)، والتي أصبحت هي إحدى السمات الرئيسية لهيكل الأنشطة الصناعية.

3. العمل على جذب استثمارات جديدة للمنطقة وذلك من خلال تجهيز مشروعات البنية التحتية اللازمة، وخلق بيئة تشريعية سليمة بإصدار قانون الاستثمار الجديد ومزاياه الاستثمارية بالاضافة إلى توفير العمالة الفنية المدربة من خلال إقامة مراكز فنية متطورة قادرة على تلبية احتياجات المستثمرين.

4. استحداث آلية تسويقية جديدة تمثلت في إعداد ثلاث خرائط تفصيلية لمنطقة شرق بورسعيد شمالاً، ومنطقة القنطرة غرب، ومنطقة العين السخنة جنوباً، تتضمن كل خريطة طبيعة الاستثمار والصناعات المتاحة والمساحات المتوفرة داخل إقليم قناة السويس، حيث تتمثل المشروعات الصغيرة في:

٥ الهيئة العامة للتنمية الصناعية، مركز تكنولوجيا نظم المعلومات، استراتيجية التنمية الصناعية لمحور قناة السويس ، 2111، ص 22.

جدول رقم (١): المشروعات الغذائية/ التكاليف الاستثمارية للمشروعات الصغيرة الغذائية المقترحة على محور القناة

م	اسم المشروع المقترح	التكاليف الاستثمارية	عدد العمالة
١	استخلاص زيت زيتون	٢٤٧٨	٢٠
٢	ألواح ثلج	١٣٤٩	١٨
٣	تجفيف وتعبئة التمور	٤,٤٩٦	٧٨
٤	تخليل الزيتون الأخضر والأسود مع الخضروات الأخرى	٣,٦٣٦	٣٠
٥	تنظيف وتجهيز وتغليف الأسماك	٤,٥٠٦	٣٠
٦	محطة تحلية مياه البحر	٨٥,٢٩٣	١٠٠
٧	إنتاج مسحوق السمك من مخلفات تصنيع الأسماك	٥,٢٥١,١٨	٢٠
	الإجمالي	١٠٧,٠٠٩,١٨	٢٩٦

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية، مركز تكنولوجيا نظم المعلومات، استراتيجية التنمية الصناعية لمحور قناة السويس، 7102، ص28.

يتضح من الجدول السابق أن التكلفة الاستثمارية للمشروع الأول، وهو استخلاص زيت الزيتون، حوالى 8742 ألف جنيه، كما يوفر عدد عمالة متوقعًا 02 فرصة عمل، كما بلغت التكلفة 9431 ألف جنيه وبلغ عدد العمالة المتوقع له 81 عاملاً ، كما تبلغ التكلفة الاستثمارية لمشروع تجفيف وتعبئة التمور نحو 6944 ألف جنيه، وعدد عمالة حوالى فرصة عمل، وتبلغ التكلفة الاستثمارية لمشروع تخليل الزيتون الأخضر حوالى 6363 ألف جنيه وعدد عمالة 03 فرصة عمل، كما تبلغ التكلفة الاستثمارية لمشروع تنظيف وتجهيز وتغليف الأسماك حوالى 6054 ألف جنيه وعدد عمالة 03 عاملاً ، وبالتالي تبلغ التكلفة الاستثمارية لمشروع محطة تحلية مياه البحر حوالى 39258 ألف جنيه وعدد العمالة المتوقع 001 فرصة عمل، كما بلغت التكلفة الاستثمارية لمشروع إنتاج مسحوق السمك من مخلفات تصنيع الأسماك حوالى 81.1525 ألف جنيه وعدد العمالة المتوقع 02 عاملاً ، وبالتالي تبلغ التكلفة الاستثمارية لتلك المشروعات الصغيرة المقترحة نحو 701 ملايين جنيه، وعدد العمالة المتوقع 692 فرصة عمل.

جدول رقم (٢): مشروع بناء واصلاح السفن :التكاليف الاستثمارية للمشروعات الصغيرة المقترحة على محور القناة

م	اسم المشروع المقترح	التكاليف الاستثمارية (بالألف جنيه)	عدد العمالة
١	بناء واصلاح السفن	٤٠١,٥	٣٠٠٠
٢	تصنيع معدات الميكنة الزراعية	٨٠٦,٩	١٠٠
٣	تصنيع وتجهيز المنشآت المعدنية	٥٩٢٢٢,٥٨	١٥٠٠
٤	مجمع صناعات خشبية	٨٩٥٤,٤	١٠٠
٥	طلمبات مياه	٢٩٢٨٤	٤٠٠
	الإجمالي	١٢٠.٨٧٦,٤٣	٥١٠٠

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية، مركز تكنولوجيا نظم المعلومات، استراتيجية التنمية الصناعية لمحور قناة السويس، 7102، ص48.

يتبين من الجدول السابق أن التكاليف الاستثمارية لمشروع بناء واصلاح السفن تبلغ نحو 5.104 ألف جنيه ويوفر 0003 فرصة عمل، كما بلغت التكاليف الاستثمارية لمشروع تصنيع معدات الميكنة الزراعية حوالى 6.0608 ألف جنيه و001 فرصة عمل، وتبلغ التكاليف الاستثمارية لمشروع تصنيع وتجهيز المنشآت المعدنية نحو 5.22295 ألف جنيه وحوالي 0051 فرصة عمل، كما بلغت التكلفة الاستثمارية لمشروع مجمع صناعات خشبية نحو 4.4598 ألف جنيه و001 فرصة عمل، كما بلغت التكاليف الاستثمارية لمشروع طلّمبات المياه حوالى 48292 ألف جنيه و004 فرصة عمل، ويتبين لنا أن عدد المشروعات المقترحة 5 مشروعات بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 021 مليون جنيه، وعدد عمالة 0015 فرصة عمل.

جدول رقم (٣) : مشروعات الغزل والنسيج :التكاليف الاستثمارية لمشروع الغزل والنسيج المقترح على محور القناة

م	اسم المشروع المقترح	التكاليف الاستثمارية (بالألف جنيه)	عدد العمالة
١	شباك صيد	٩٦٦٧	١٢٠
	الإجمالي	٩٦٦٧	١٢٠

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية، مركز تكنولوجيا نظم المعلومات، استراتيجية التنمية الصناعية لمحور قناة السويس، 7102، ص78.

يتبين من الجدول السابق أن المشروعات الصغيرة المقترحة الخاصة بصناعة الغزل

والنسيج عدد مشروع، وهو شباك صيد، حيث تبلغ تكلفته الاستثمارية نحو 7669 ألف جنيه، كما يبلغ عدد العمالة المتوقع للمشروع 021 فرصة عمل.

الجدول رقم (٤): المشروعات المعدنية/ التكاليف الاستثمارية للمشروعات الصغيرة المعدنية المقترحة على محور قناة السويس

م	اسم المشروع المقترح	التكاليف الاستثمارية (بالمليون جنيه)	عدد العمالة
١	إنتاج قطاعات الألومنيوم	٢٥٢	١٥٠
٢	إنتاج مسبوكات زهر	١٦٤	٢٠٠
	الإجمالي	٤١٦	٣٥٠

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية، مركز تكنولوجيا نظم المعلومات، استراتيجية التنمية الصناعية لمحور قناة السويس، 7102، ص 88-09.

يوضح الجدول السابق التكاليف الاستثمارية لمشروع إنتاج قطاعات الألومنيوم حيث تبلغ 252 مليون جنيه، كما يبلغ عدد العمالة التي يوفرها تلك المشروع 051 فرصة عمل، كما تبلغ التكلفة الاستثمارية لمشروع إنتاج مسبوكات الذهب نحو 461 مليون جنيه وتوفير 002 فرصة عمل، ويتضح أن المشروعات الصغيرة المعدنية المقترحة على المحور عدد 2 مشروع وتكاليف استثمارية تقدر بنحو 614 مليون جنيه وعدد عمالة متوقعة 053 فرصة عمل.

جدول رقم (٥): المشروعات الجلدية/ التكاليف الاستثمارية للمشروعات الصغيرة الجلدية المقترحة على المحور

اسم المشروع المقترح	التكاليف الاستثمارية بالألف جنيه	عدد
١ مديغة جلود نموذجية	٣١٧٨,١٥	٢٨
٢ ملابس جلدية من الجلد الطبيعي	١٠٨٩,٣	٢٧
٣ منتجات جلدية من الجلد الطبيعي والصناعي	١١٩٦	٣٨
الإجمالي	٥٤٣٦,٤٥	٩٣

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية، مركز تكنولوجيا نظم المعلومات، استراتيجية التنمية الصناعية لمحور قناة السويس، 7102، ص 09.

يتضح من الجدول السابق أن التكاليف الاستثمارية لمشروع مديغة جلود نموذجية

تقدر بنحو 51.8713 ألف جنيه وعدد عمالة متوقع 82 فرصة عمل، كما تبلغ التكاليف الاستثمارية لمشروع ملابس جلدية من الجلد الطبيعي نحو 3.9801 ألف جنيه، ويوفر 72 فرصة عمل، وتبلغ تكلفة مشروع منتجات جلدية من الجلد الطبيعي والصناعي حوالي 6911 ألف جنيه كما يعمل هذا على توفير 83 فرصة عمل، ويتضح أن المشروعات الصغيرة المقترحة عدد 3 مشروعات بتكاليف استثمارية تقدر بنحو 5.5 مليون جنيه، وعدد عمالة متوقع 001 فرصة عمل.

جدول رقم (٦): المشروعات التعدينية/ التكاليف الاستثمارية للمشروعات الصغيرة التعدينية المقترحة على محور قناة السويس

عدد	التكاليف الاستثمارية بالألف جنيه	اسم المشروع المقترح
٧٠	٥٧٤٧	إنتاج واستخراج كتل الرخام
٨٤	٦٧٣١	استخراج وإنتاج كتل الجرانيت
٦٠	١٨٧٣٧	إنتاج وتجهيز ومعالجة رمال الزجاج وفصل وتركيز الكاولين
٣٤	٥٣٢٧	إنتاج وتصنيع ألواح الرخام الصناعي ٤
٣٠	٨٥٠١	نشر وتجهيز الرخام والجرانيت
٢٧٨	٤٥٠٤٣	الإجمالي

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية، مركز تكنولوجيا نظم المعلومات، استراتيجيات التنمية الصناعية لمحوّر قناة السويس، 7102، ص19.

تلاحظ من الجدول السابق ان اكثر الصناعات من حيث عدد العماله كانت لصالح مشروع انتاج كتل الجرانيت حيث يبلغ عدد العماله 48 فرصه عمل وبتكلفه استثماريه نحو 1376 ألف جنيه، هذا بالاضافه الى العديد من الصناعات الاخرى مثل : مشروع إنتاج واستخراج كتل الرخام حيث تبلغ التكلفة الاستثمارية بنحو 7475 ألف جنيه ويوفر حوالي 07 فرصة عمل، ايضا تبلغ مشروع إنتاج وتجهيز ومعالجة رمال الزجاج وفصل وتركيز الكاولين بتكلفه استثمارية تقدر بـ 73781 ألف جنيه وعدد عمالة 06 فرصة عمل، كما تبلغ التكلفة الاستثمارية لمشروع إنتاج وتصنيع ألواح الرخام الصناعي بنحو 7235 ألف جنيه وعدد عمالة 43 فرصة عمل، كما تبلغ التكاليف الاستثمارية لمشروع نشر وتجهيز الرخام والجرانيت نحو 1058 الف جنيه وعدد عمالة 03 فرصة عمل .

وضع الفكر التخطيطي للمشروعات الصناعية على محور قناة السويس باعتباره أهم محور تنموي في المشروع القومي لتنمية سيناء، والذي يهدف في أساسه

على إيجاد تمركز سكاني ضخم على جانبي محور قناة السويس، خاصة الجانب الشرقي بشبه جزيرة سيناء (حوالي 5.1 مليون نسمة).

ومما سبق فقد تلاحظ ان رؤيه الدوله في تنميه محور قناة السويس تعتمد بالاساس على اقامة المشروعات العملاقه مع امكانية اجتذاب العديد من الاستثمارات الاجنبيه وكذلك الشراكات الاجنبيه التي سيتم التعرض لها فيما هو أدناه , وبالتالي حتى يتم تنفيذ ذلك فكان لابد من ظهور صناعات مغذية تنتج الخامات والمواد الوسيطة لتلك الصناعات العملاقة التي تستهدف تصديرها ومن ثم التركيز على سلاسل الامداد المحليه , بل والعمل على التوسع وصولا لتحقيق سلاسل الامداد العالميه بما يضمن استمرارية العمليه التصديرية ومن ثم تحسن ميزان المدفوعات.

ومن هنا أصبح قطاع المشروعات الصغيرة محلا للاهتمام والدعم من قبل الاطراف الحكوميه المتمثله في (الصندوق الاجتماعى للتنمية - صندوق التنمية المحليه - وزارة التضامن الاجتماعى) والمؤسسات الماليه والاقتصادية والبنوك والهيئات والمنظمات الإقليميه والدولية؛ بهدف دعم وتعزيز مقومات وقدرات المشروعات الصغيره، الأمر الذي يتأكد معه أهميه هذا القطاع والدور المهم الذي يمكن أن يؤديه ويسهم في عمليه التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية وتكوين الثروة وتنويع القاعدة الاقتصادية من خلال المشروعات الصغيره، وتوليد فرص عمل جديده وتنشيط دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، وفي ضوء ذلك يجب الاستعانه بدور البنوك في دعم المشروعات الصغيره باعتبار كونها الممول الاساسي لهذه المشروعات ومن ثم مساهمتها بطريقه غير مباشره في المنتجات تامه الصنع ومن ثم مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، وهذا ما يظهر جليا ضمن إطار خطة الحكومه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ثالثا: منطقة قناة السويس كنموذج للفرص الاستثمارية

1. المناطق الصناعيه بإقليم قناة السويس:

- تبلغ المساحة المستهدفة 291 كم²، حيث تمثل 84% من اجمالي مساحات المناطق الصناعيه المخططة التي تبلغ 995 كم²، وبالتالي تتجه تلك المشروعات المستهدفة بصفة أساسية إلى قطاع الصناعة وانشاء قاعدة تصديرية كبيرة تدفع بمعدلات التصدير، وبالتالي تكون هذه المشروعات مؤهلة لأن تكون قطباً مفاعلاً تنموياً يدفع بمعدلات التعمير إلى المناطق غير المؤهلة المحيطة بها⁶.

- المنطقة الاقتصادية مقسمة إلى 4 مناطق: منها العين السخنة، وفي شرق بورسعيد، ومنطقه غرب القنطرة، ومنطقة شرق الإسماعيه.

٦ الهيئة العامة للتنمية الصناعية، مركز تكنولوجيا نظم المعلومات، استراتيجية التنمية الصناعية لمحوّر قناة السويس، 2111، ص12.

- عبارة عن مسطح من الاراضي شبه مربع بمساحة 064 كم2 يبدأ من العين السخنة جنوب السويس ثم يمتد إلى محافظة السويس وجنوب محافظة سيناء الجنوبية ثم محافظة الإسماعيلية ومحافظة بورسعيد.

- ومنذ إنشاء المنطقة في عام 3002 وحتى عام 5102 وخالف هذه الفترة لم يتم التسويق الا الـ 2 مليون متر مربع فقط، ويرجع ذلك إلى بطء عمليات التسويق، وفي عام 6102 منذ افتتاح القناة الجديدة وإصدار قانون جديد للهيئة ثم تخصيص وتسويق 81 مليون متر مربع في تلك الفترة الوجيزة.

- وفي شرق بورسعيد حصل مطّور صناعي على 4 ملايين متر مربع، ونتيجة التطور الإداري الجيد فقد تقرر أن يتم تأسيس أي شركة في مدة لم تستغرق أكثر من 3 أيام علما بأن العمل بمنطقة قناة السويس لن يحمل ميزانية الدولة أي أعباء من توفير العملة الصعبة، فالاعتماد على الذات والتسويق الجيد هما السر وراء نجاح المشروع، وقد عقد مؤخرًا اتفاق بين المنطقة الاقتصادية والبنك المركزي المصري بأن يكون بيع البنية الأساسية " كهرباء ومياه وغاز وصرف صحي) مقوماً بالدولار، والجدير بالذكر أن منطقة العين السخنة الأكثر تاهيلاً واستعداداً للعمل والانتاج حيث يتم تأسيس شركة أو اثنتين أسبوعياً، ويبدأ العمل بمجرد التأسيس.

- ويعتبر المطور الصيني من أكبر المطّورين الصناعيين حالياً، حيث خصص له 7 ملايين متر مربع وهي منطقة "تيدا" الصينية بالعين السخنة، والمطّور السعودي آخر خصص له 6 ملايين متر مربع، كما تم تخصيص 5 ملايين متر مربع ويعتبر اضم مشروع لمجمع البتروكيماويات.⁷

يتعامد محور قناة السويس الصناعي على المحور الشرقي لقناة السويس فيما يعرف بالمحور الساحلي لسيناء ويضم المناطق الصناعية (المقترحة) كما هو موضح

٧ الهيئة العامة للاستعلامات، الفصل الثالث المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.pdf
<https://www.sis.gov.eg/UP> كتاب/قناة ٢٠% السويس/الفصل ٢٠% الثالث ٢٠% المنطقة ٢٠% الاقتصادية ٢٠% لقناة ٢٠% السويس.pdf

جدول رقم (٧) المناطق الصناعية المقترحة

الصناعات المقترحة	المساحة (فدان)	المنطقة الصناعية
أنشطة التخزين ومنافذ تسويق المنتجات الصناعية	١٠٠	المنطقة الحرة برفح
توطين الأنشطة الصناعية المرتبطة بالميناء والثلاجات والمخازن	١٠٠	منطقة صناعية حرة لميناء العريش
الصناعات الغذائية والصناعات التجميعية (زراعية وحيوانية)، والورش الخدمية	٢٣٨	منطقة صناعية بالقرب من الميناء
صناعات مواد البناء والصناعات المعدنية والصناعات الصغيرة القائمة على الخدمات التعدينية	٦٠	منطقة صناعية جنوب مدينة العريش
الأنشطة الصغيرة الصناعية ومركز لتنمية الصناعات البيئية	٢٣٨	منطقة الصناعات الحرفية بالمساعد
إنتاج ملح الطعام، وكربونات الصوديوم وعبوات زجاجية والزجاج المسطح	٦٦٦٥	ملاحة سبيكة
مصانع لمواد البناء وإنتاج الكبريت واستغلال الغاز الطبيعي ومجمع للصناعات الزراعية	٨٠	منطقة صناعية بالشيخ زايد
الصناعات المرتبطة بالصيد وتعبئة وتجهيز الأسماك وبعض الصناعات الكيمائية	٢٣٨	منطقة صناعية ببئر العبد

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية، مركز تكنولوجيا نظم المعلومات، استراتيجية التنمية الصناعية لمحو قناتة السويس، ص 02.

المنطقة الصناعية بوادي التكنولوجيا، ويجب أن تتكامل تلك المناطق الصناعية بهذه المحاور مع المنطقة الصناعية بشرق بورسعيد، وبالتالي يمثل ميناء شرق بورسعيد المنفذ الرئيسي للصناعات التصديرية المنتجة في هذه المناطق،

ويوضح الجدول التالي محاور تنمية منطقة شرق بورسعيد في الاتي

المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	المحور الرابع
التنمية الصناعية، وتتمثل في المنطقة الحرة الصناعية، و تضم هذه المنطقة مختلف جميع أنواع الصناعات الثقيلة والصناعات التجميعية والصناعات البحرية والصناعات المينائية	محور التنمية السياحية، ويتمثل في إقامة مطار دولي لخدمة السياحة والمستثمرين والتصدير و الاستيراد في المنطقة الصناعية المجاورة، وكذلك حركة التصدير وحركة الشحن بالميناء الجديد	محور التنمية الزراعية، ويتمثل في منطقة استصلاح الأراضي في أراضى سهل الطينة التي تقع جنوب المنطقة الصناعية، وبها ٢٨ ألف فدان، وسوف يقام على هذه المنتجات عدة مشروعات للتصنيع الزراعي، مثل مشروعات التعليب والتجفيف لمنتجات الخضروات والفاكهة .	محور تنمية الثروة السمكية؛ حيث يوجد ٤٨ ألف فدان جنوب الميناء والمنطقة الصناعية تعد شبه بحيرة يجرى تطويرها وتحويلها إلى منطقة مزارع سمكية إنتاج أجود اسماك للتصدير وأيضاً المحلي .

معايير اختيار مشروع (شرق بورسعيد- وادي التكنولوجيا - شمال خليج السويس)^٨

شرق بورسعيد	وادي التكنولوجيا	شمال خليج السويس	الميزة
تتميز منطقة شرق التفرعية بمميزات تفصيلية نتيجة للموقع الجغرافي الذي تتميز به عند مدخل قناة السويس الشمالى ووجوده على مسار الخطوط المالحية العالمية العابرة لقناة السويس، و تتميز المنطقة الخاصة بالمشروع بإمكانية إقامة ميناء محوري وبالتالي فإن توافر الميزة التنافسية النسبية للميناء يمثل عامل جذب لسفن الحاويات القادمة من الشرق.	يتوسط هذا المشروع محور قناة السويس، ويقع في الضفة الشرقية من قناة السويس، و يمثل المشروع نقطة انطلاق لوسط سيناء وارتباطه بالصناعات الثقيلة.	تتميز منطقة المشروع بعدة ميزات نسبية نتيجة عدة عوامل متنوعة، منها: الموقع الجغرافي المتميز عند مدخل قناة السويس الجنوبي، ووقوع منطقة الدراسة في موقع متوسط لمحاور تنمية سيناء وتنمية محور قناة السويس وشمال الصحراء الشرقية وشرق الدلتا، حيث يبدأ من جنوبها خط سو ميد لنقل البترول من خليج السويس إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية	

^٨ "هاني محمد السيد على، دور المشروعات الصغيرة في تنمية محور قناة السويس، دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية تجارة، جامعه عين شمس، ٢٠١٦، ص ٦١.

<p>يعتمد هذا المعيار على توافر الميزات في المنطقة من حيث المواد الخام والعمالة والسلع اللازمة لإقامة ميناء محوري صناعي مميز تعتمد عليه القاعدة الاقتصادية المطلوب إقامتها، وبالتالي إمكانية إقامة منطقة صناعية تؤدي إلى دفع وتنمية عجلة الاقتصاد المحلي والاقتصاد القومي، وتوافر شبكة بنية أساسية متطورة في المنطقة مما يخدم الميناء والمنطقة الصناعية، ووجود ثروات وموارد طبيعية مثل الحجر الجيري والفحم والديولوميت</p>	<p>درس هذا المعيار من خلال مدى توفير المواد الخام والعمالة وجميع عناصر البنية الأساسية للمشروع ومدى تأثير ذلك على إقامة مجتمعات عمرانية، فمن مكنائته نجد أن خلال دارسة المشروع : المنطقة الصناعية تلعب دور كمنشآت قائد للتنمية، رئيس وبالتالي توافر المشروعات البحثية التكنولوجية، وتوافر وسائل المواصلات التسويقية، وتوافر المواد الخام</p>	<p>تتوافر الميزات في المنطقة من حيث المواد الخام والعمالة والسلع اللازمة لإقامة ظهر صناعي مميز تعتمد عليه القاعدة الاقتصادية المطلوب إقامتها في المنطقة، وإقامة منطقة صناعية متنوعة، سواء كانت صناعات ثقيلة أو متوسطة أو صغيرة، وبالتالي يمكن المنطقة من توفير فرص عمل وحث جذب الأيدي العاملة</p>	
<p>يوفر المشروع فرص عمل تصل إلى ٣٦٠ ألف فرصة عمل .</p>	<p>يقصد بها قدرة المشروع على استيعاب الزيادة السكانية عن طريق التوسع الأفقي والرأسي، مع توفير شبكة البنية الأساسية اللازمة، ولذلك فقد تمت الاستعانة بالمؤشرات العلمية في تخطيط المناطق والأنشطة الصناعية التكنولوجية حتى تستطيع أن تستوعب حجم العمالة، وبالتالي تمتص الزيادة السكانية</p>	<p>مشروع شرق التفريعة، يهدف إلى إقامة منطقة صناعية وتجارية مع عمل شبكة بنية أساسية، و يشير التخطيط المبدئي لمنطقة شرق التفريعة إلى إمكانية توفير ٢٠٠ ألف فرصة، عمل مما يؤدي إلى تحريك عدد كبير من السكان يمكن أن يصل إلى ٦٠٠ ألف نسمة من المناطق المختلفة .</p>	

<p>-الانتهاه من تنفيذ مخرات السيول بالمنطقة الصناعية في العين السخنة بتكلفة ٣٢ مليون جنيه.</p> <p>-ساهمت الدولة في إنشاء وتجديد شبكة الطرق المحيطة للمنطقة الاقتصادية بالمحاور الاستراتيجية بالدولة لربطها بمدن القناة والمدن الجديدة و مناطق الدلتا من خلال تجديد طريق العين السخنة القديم "وادي جبول" وانشاء محور ٣٠ يونيو وطريق القنطرة شرق ، وتنفيذ عدد ٤ أنفاق عملاقة تحت الممر المالحى لقناة السويس وربط الضفتين الشرقية والغربية للقناة، منها أنفاق السماعيلية) تحيا مصر(تربط منطقة الاسماعيلية شرق) وادي التكنولوجيا) ومناطق التنمية فى سيناء بمناطق الدلتا وباقى أقاليم الوطن، و أنفاق جنوب بورسعيد (٣ يوليو) تربط ميناء شرق بورسعيد والمنطقة الصناعية واللوجيستية ومدينة سالم مصر السكنية الجديدة بشرق بورسعيد ومناطق شمال سيناء بمناطق شمال الدلتا وباقى أقاليم الوطن.</p>	<p>-تم الانتهاء من أعمال المرافق في منطقة الاسماعيلية شرق (وادي التكنولوجيا) للمرحلة العاجلة بتكلفة ٣٥ مليون جنيه ويتم استكمال أعمال أخرى تنتهي في ٢٠٢٢ بتكلفة ٨١ مليون جنيه.</p> <p>-تنفيذ شبكة طرق بطول ٣٢ كم في المنطقة الصناعية بالقنطرة غرب بإجمالي تكلفة ٤٥٥ مليون جنيه.</p> <p>-جاري استكمال أعمال المرافق في المنطقة الصناعية بالقنطرة غرب بتكلفة ٦٢٧ مليون جنيه.</p>	<p>-تنفيذ أعمال شبكة طرق بأعلى المعايير العالمية في المنطقة الصناعية بشرق بورسعيد بإجمالي أطوال ٦٤ كم بعروض متغيرة بتكلفة حوالى ٢,٤ مليار جنيه.</p> <p>-تنفيذ أعمال تحسين التربة في المنطقة الصناعية بشرق بورسعيد بمساحة ١٧ كم ٢ كمرحلة أولى بتكلفة حوالى ٨,٧ مليار جنيه .</p>	
--	---	--	--

3. انجازات محور قناة السويس

استطاعت الدوله خلال فتره وجيزه منذ بدايه انشاء المجرى الملاحي الجديد لقناة السويس وتعميق المجرى الملاحي الحالي وذلك خلال الفترة من عام 5102 حتى 2202 تحقيق مايلي:

ميكفه الخدمات المقدمة للخطوط الملاحيه وتعظيم الاستفاده من الاصول لمملوكه للقناة.

ادخال معدات جديدة لمواكبه تطورات النقل البحري واتجاه الترسانه العالميه نحو بناء السفن العملاقه.

بلغت ايرادات قناه السويس السنويه حوالى 48,5 مليار دولار عام 1202/0202.

حققت قناه السويس مرور 91 الف سفينه خلال العام 1202 /0202 بزيادة 8.31% عن عام 3102 الذي شهد عبور 7,61 الف سفينه.

شهدت قناه السويس عبور سفن محمله بـ 1911 مليون طن مقارنة بـ 139 مليون طن خلال عام 3102 بنسبه 9.72% حموله صافيه.

انخفض زمن العبور المباشر للسفن في قناة السويس من 01- 11 ساعه في عام 1202 مقارنة بـ 81 ساعه خلال عام 3102.

بلغت القدره للاستيعاب لقناة السويس خلال عام 1202 نحو 79 سفينه مقارنة بـ 77

سفينة خلال عام 3102.

قامت هيئة قناة السويس بتنفيذ مشروع قناة السويس الجديدة في 21 شهر
باجمالي عمق المشروع 42 متر و 27 كم اجمالي طول المشروع.

بلغت الاستثمارات في المنطقة الاقتصادية على محور القناة حوالي 81 مليار دولار
, وانعكس ذلك على توفير 08 الف فرصة عمل, واكثر من 052 شركة تم انشاؤها
في مجالات مختلفه وصناعات حيويه واقامه 51 مطور صناعي كشراكات معهم
داخل المنطقة.

بالنسبة للموانئ البحرية على اقليم محور قناة السويس حيث شهدت منطقه
شرق بورسعيد 81 مشروع قومي, حيث تم الانتهاء من 7 مشروعات من اجمالي 11
اخرين بتكلفة بلغت 04 مليار جم, من اجل انشاء منطقة صناعيه وتطوير وتوسعه
ميناء شرق بورسعيد ليضاهى الموانئ العالميه.

عملت الدوله المصريه على تنفيذ 31 مشروع بتكلفة اجماليه تبلغ نحو 41 مليار
جنيها, من اجل تطوير ميناء غرب بورسعيد كما تم تخصيص 5.952 مليون جم
لتطوير ميناء الادبيه.

تطوير وتوسعه المناطق الصناعيه بمحور قناة السويس, حيث خصصت 711 مليار
جم, لتطوير المنطقة الصناعيه بالسبخه من خلال تنفيذ 6 مشاريع عملاقه تم
الانتهاء من 5 منها.

تم تخصيص 6.1 مليار جم لتطوير القنطره الصناعيه غرب, بالاضافه الى تخصيص
572 مليون جم لتطوير وادي التكنولوجيا بالاسماعيليه.

تم تطوير البنية التحتية للمنطقة ودعمها بكل الاحتياجات, ويعد تطوير البنية
التيه لميناء شرق بورسعيد من أبرز المشروعات التي قامت بها الهيئة
والانتهاء من إنشاء أرصفة بحرية بالميناء بطول 5 كم, علاوة على انتهاء أعمال
التكريك بالميناء.

تم تطوير 5.11 كم مربع بمنطقة القنطرة غرب لتستوعب الصناعات الصغيرة
والمتوسطة وصناعة الحاصلات الزراعيه والغذائية وتوصيل المرافق للمرحلة الاولى
من وادي التكنولوجيا على مساحة 512 فدأً لإنشاء صناعات عالميه التقيية.

تم تطوير 61 كم مربع بمنطقة شرق بورسعيد وتخصيها للصناعات الخفيفة
والمتوسطة, بالإضافة إلى تطوير 5 كم مربع آخري وتخصيها لصناعات القيمة
المضافة واللوجيستيات.

من ابرز المشروعات:

القطاع الجنوبي	القطاع الشمالي
<p>إنشاء مجمعات صناعية بالتعاون مع الهيئة العربية للتصنيع.</p> <p>شركة المنطقة الاقتصادية للمرافق (تأسيس شركة مساهمة باسم «شركة المنطقة الاقتصادية للمرافق» بين المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وشركة السويدي إلكترونيك)</p> <p>إنشاء أكبر مصنع لللياف الضوئية(مشروع لصناعة الكابلات باستثمارات تزيد عن مليار جنيه بالعين السخنة حيث يقام على مساحة 0٠ ألف متر مربع بطاقة إنتاجية سنوياً تبلغ ٤ ملايين كم كابل، بما يخدم الاستثمار المحلي وكذلك التصدير للسوق العربي والافريقي والأوروبي)</p>	<p>١. المنطقة الصناعية الروسية بشرق بورسعيد (وتوفر المنطقة الصناعية الروسية ما يقرب من ٣٥ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، بنسبة عمالة ٩٠% مصرية ويستغرق تنفيذ المشروع ١٢ عاماً تنفذ على ثالث م ارجل بنظام حق انتفاع لمدة ٥٠ عاماً , ويأتي تمويل المشروع من مركز الصاد ارت الروسي والبنك المركزي الروسي)</p> <p>٢. محطة درجة السيارات RO-RO (وقعت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس مع التحالف العالمي: بولوريه /تويوتا تسوشو/إن واي كيه- عقد إمتياز إقامة وتشغيل -رورو)</p> <p>٣. محطة متعددة الاغراض</p>

فيما يلي بيان باهم الانجازات وفقا للعناصر الاتي بيانها/

المطورون الصناعيون	الموانئ والخدمات اللوجستية	البنية التحتية والمرافق
<p>يعمل المطورون الصناعيون داخل المنطقة على تطوير وتنمية مساحة ٢٣٩ كم بإجمالي استثمارات ١٧ مليار دولار وفرت ما يقرب من ٧٠ ألف فرصة عمل ومن أبرز المطورين في المنطقة الاقتصادية ما يلي:</p> <p>شركة شرق بورسعيد للتنمية- شركة التنمية الرئيسية- شركة تيدا مصر (وقد أنهت شركة تيدا في عام ٢٠١٧ أعمال البنية التحتية وشبكة الطرق للمرحلة الأولى من المرحلة التوسعية , وتم العمل على جذب العديد من الاستثمارات وبالفعل تم التعاقد مع ٨ شركات)</p> <p>شركة دايون الصينية لتصنيع الموتوسيكلات وسيارات النقل الثقيل بحجم استثمارات ٣٠ مليون دولار.</p> <p>شركة السخنة لوجستيك باستثمارات ٦٠٠ مليون جنيه سيوفر ٣٢٥٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة بهدف إقامة مركز لاستضافة معارض السيارات التي تخدم دول الخليج.</p> <p>شركة جولد تايم للبلاستيك باستثمارات ١٣ مليون دولار لإنتاج وتصنيع وبيع الحبيبات البلاستيكية.</p> <p>شركة لي تشو ايجيبث النسيج لأعمال الطباعة والصباغة وأقمشة المنسوجات المنزلية والملابس وغيرها باستثمارات ٣٠ مليون دولار.</p> <p>شركة تاي شان المحدودة للجبس لإنتاج وبيع ألواح الجبس ومسحوق الجبس باستثمارات ١٠٠ مليون دولار.</p> <p>- شركة يان جيانغ ايجيبث المحدودة للمنتجات غير المنسوجة باستثمارات ٣٦ مليون دولار .</p>	<p>-مشروع توسعة الحوض الثالث بميناء العين السخنة وانشاء سفالة بحرية للصب السائل بتكلفة ٤٣٦ مليون جنيه، تنفيذ الحوض الثاني بميناء العين السخنة وانشاء محطة تداول الحاويات الثانية بإستثمارات بلغت قيمتها حوالي ١٠ مليارات جنيه مصري(٥٦٠ مليون دولار) وتجهيز الساحات بأحدث الرافعات المتحركة باستثمارات ١٤٠ مليون جنيه</p>	<p>-تم الانتهاء من تنفيذ عدد من محطات الكهرباء) خفض الجهد والتوزيع (قامت بها الهيئة وشركائها من المطورين الصناعيين الذي يعملون داخل المنطقة بإجمالي تكلفة ٤,٤ مليار جنيه.</p> <p>-إنشاء عدد من محطات المياه ما بين محطات تحلية مياه البحر ومحطات رفع و تنقيه و خزانات تكديس بإجمالي تكلفة ٤,٥ مليار جنيه.</p>

أهمية منطقة القناة في دعم التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر 3202

مما لا شك ان منطقة قناة السويس تدعم اهداف التنمية المستدامة sGDS العالمية. فالجدير بالذكر أن المناطق الاقتصادية الخاصة هدف نشأتها قديما كان من اجل تعزيز الاستثمار واستقطاب المستثمرين وتوفير العديد من فرص العمل، ولكن مع تطور أداء المناطق الاقتصادية وظهور المعايير البيئية والاجتماعية اخذت اهداف المناطق الاقتصادية في التغيير لتكون اكثر ملائمة لتلك المعايير.

ونجد ان منطقة قناة السويس الاقتصادية تدعم ثلاث اهداف رئيسية من اهداف التنمية المستدامة وهم: الهدف السابع من اهداف التنمية المستدامة sGDS ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة، و الهدف الثامن وهو تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، والهدف التاسع وهو بناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وتعزيز الابتكار.

وتتمتع المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بحوافز استثمارية، وبنية تحتية عالمية وشبكة طرق وأنفاق عملاقة يسرت الانتقال للأفراد والبضائع من الموانئ للمناطق الصناعية والمدن الجديدة وخاصة العاصمة الإدارية، مما جعل منها أهم وجهات الاستثمار في العالم.

كما نجد في ستراتيجية القناة تم وضع البعد البيئي في مقدمة أولوياتها وهو الأمر الذي يتماشى مع استراتيجية الدولة المصرية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال اقتصاد نظيف صديق للبيئة، وكذا جهود المنظمة البحرية الدولية (OMI) لخفض الانبعاثات الناجمة عن قطاع الشحن البحري، وتشجيع التوجه نحو استخدام الوقود النظيف المحاييد للكربون بدلاً من أنواع الوقود الأحفوري.

وعلى جانب الشراكات وأطر التعاون التي قامت منطقة القناة بإبرمها في اطار دعم أهداف التنمية المستدامة، فنجد المنطقة الاقتصادية بإبرامها في 3202 عدة اتفاقات ومذكرات تفاهم مع مستثمرين أجانب ركزت على جذب الاستثمارات العالمية في الوقود النظيف لتدعم خطتها في أن تصبح أحد أهم مراكز إنتاج الطاقة الخضراء بالشرق الأوسط وإفريقيا

ففي عام 3202، وقعت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس نحو 9 اتفاقيات إطارية باستثمارات متوقعة إجمالية 38 مليار دولار، تستهدف إنتاج نحو 51 مليون طن من الوقود الأخضر بأنواعه سنويا، على مساحة 23 مليون متر مربع بالمناطق الصناعية و 007 ألف متر مربع بالموانئ، فيما تم توقيع 41 مذكرة تفاهم ومن المخطط توقيع 8 مذكرات تفاهم أخرى خلال الشهر المقبل.

أما عن المشروعات الجاري التفاوض بشأنها خلال العام المالي 2022/2021؛ تصل لنحو 02 مشروعا بالمناطق الصناعية منها 61 مع مطوري وشركاء نجاح المنطقة الاقتصادية بقيمة 72,8 مليار دولار كاستثمارات متوقعة، ومنتظر أن توفر 32 ألف فرصة عمل، فضلا عن 4 مشروعات تعاقد مباشر مع المنطقة الاقتصادية باستثمارات نحو 1 مليار دولار وتخطط لتوفير 0023 فرصة عمل، وفي جانب الموانئ البحرية التابعة للهيئة هناك 4 مشروعات استثمارية جاري التفاوض وبدء التعاقد بشأنها في ميناءي شرق بورسعيد والسخنة بإجمالي 4704 متر أطوال أرصفة، بالإضافة لمساحة 2,1 مليون متر مربع منطقة لوجستية بميناء شرق بورسعيد.

ووفق بيان الحساب الختامي للعام المالي 2022/2021، تخطت إيرادات المنطقة الاقتصادية في العام المالي 2022/2021 لأول مرة في تاريخها حاجز 6 مليارات جنيه مقارنةً بمبلغ 094,3 مليار جنيه خلال العام المالي 2021/2020، بنسبة زيادة قدرها 87%، ما يعكس نجاح خطوات الهيئة فيما استحدثته من أوجه جديدة للإيرادات بموانئها التابعة من خلال تقديم خدمات تموين السفن. كما حققت فائضا بلغ 770,4 مليار جنيه مقارنة بفائض العام السابق بمبلغ 412,2 مليار جنيه بزيادة قدرها 368,1 مليار جنيه مقارنة بالعام السابق، وبلغ إجمالي الأصول 6,68 مليار جنيه مقارنة بعام 12-22 حيث بلغت 9,33 مليار جنيه، وهذا ناتج عن زيادة حجم المشروعات تحت التنفيذ في البنية التحتية والمرافق وزيادة مساهمات الهيئة في الشركات التابعة.

كما حصل 55 مشروعا صناعيا على الموافقة المبدئية بتكلفة استثمارية إجمالية 7,1 مليار دولار، وتم تأسيس 86 شركة بالمنطقة برأس مال مصدر بلغ 44 مليون دولار، بالإضافة إلى 05 شركة حصلت على رخصة إنشاء، بالإضافة إلى 61 مشروعا في صناعات عدة باستثمارات 552 مليون دولار.

وعلى صعيد آخر، تم توقع خطاب نوايا المنطقة الاقتصادية مع شركة "بيفار جروب" الصينية، لإنشاء مجمع صناعي لإنتاج الكيماويات المتخصصة بمنطقة شرق بورسعيد يتوقع أن تبلغ الاستثمارات الإجمالية له نحو ملياري دولار.

كما تم وضع حجر الأساس لمشروع المستودعات اللوجستية لموانئ دبي العالمية السخنة في منطقة السخنة المتكاملة التابعة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، مساحته الإجمالية نحو 003 ألف متر مربع، ويساهم المشروع في توافر 006 فرصة عمل مباشرة، بتكلفة استثمارية إجمالية 08 مليون دولار.

واتصالا، تم تدشين حجر أساس مصنع بلاستيك لإنتاج المواد المضافة باستثمارات قدرها 6 ملايين دولار للمرحلة الأولى من المشروع. كما تم افتتاح مصنع "وادي السيليكون" وخط إنتاج العلامة التجارية xinfni، داخل نطاق المطور الصناعي

“تيدا - مصر” بالمنطقة الصناعية بالسخنة الذي يعد أول مصنع متخصص في مصر والشرق الأوسط وأفريقيا في تصنيع إكسسوارات الهاتف المحمول القابلة للارتداء.¹⁰

ومما سبق تجد أن منطقة قناة السويس الاقتصادية تضع البعد البيئي والبعد الاجتماعي على قائمة اولوياتها بجانب البعد الاقتصادي الأمر الذي يتماشى مع توجهات الدولة المصرية ورؤيتها 2023، والاهداف التنموية المستدامة الدولة sGDS. الامر الذي يجعل القناة بيئة أعمال صديقة للمستثمر وجدر الزاوية لخطط التنمية الوطنية تدعم المستثمرين للنمو والتوسع ، مما يؤدي في النهاية إلى خلق فرص عمل وتعزيز التنمية الاقتصادية.

النتائج والتوصيات

اولا/ نتائج الدراسة والإجابة على الفرضيات:

تعتبر نتائج الدراسة لإيرادات المالية لقناة السويس هي حجم التجارة الدولية ؛ حيث أن نمو الاقتصاد العالمي وارتفاع حجم التبادل التجاري ينعكسان بصورة إيجابية على الإيرادات المالية لقناة السويس، لكونها أحد أهم المعابر التجارية التي تربط بين ثلاث قارات، حيث يمر من خلالها ما يقارب 07% من حجم التجارة الدولية، هذا ويوجد محددات أخرى تتمثل في القدرة الاستيعابية للقناة وخدمات الدعم الفني واللوجستي المقدمة للسفن العابرة، إضافة إلى الطرق البديلة والمنافسة، خاصة فيما يتعلق بأنابيب نقل النفط وبالتالي فإنه من الملاحظ أنه تزداد الأهمية النسبية لمحور قناة السويس لحركة التجارة العالمية مع زيادة حجم التجارة العالمية المنقولة بحرا مما يعزز من فرص نجاح إقامة المشروعات الصغيرة عليها.

تكمن الأهمية الاقتصادية لمحور قناة السويس باعتبارها أهم المراكز الاقتصادية الجاذبة لقيام المشروعات بجميع أحجامها، سواء المشروعات العملاقة الكبيرة أو المتوسطة أو (الصغيرة) التي هي محور الدراسة، فإن البيانات الواردة حول تلك المشروعات تعزز نجاح تلك المشروعات على هذا المحور بما يناسب الإمكانيات والفرص المتاحة على هذا المحور، خاصة بعد إنشاء محور قناة السويس الجديدة وبالتالي فإنه من الممكن ان يؤثر دعم المشروعات الصغيرة (إيجاباً) على نمو إيرادات قناه السويس.

يمكن تحقيق التكامل الصناعي داخل منطقة السويس الاقتصادية، من خلال السماح بوجود المشروعات الصغيرة التي تعمل على تنمية محور قناة السويس، والتي تشكل مجموعة من الصناعات المغذية لتلك المشروعات الكبيرة على محور قناة السويس بما يحقق الفرضيه « خلق مشروعات جديدة دور هام في تعزيز

نجاح محور قناة السويس."

التوصيات:

إنشاء هيئة وطنية تقوم بتسويق المصانع الصغيرة داخل المناطق الاقتصادية على محور قناة السويس. كما تقوم بالترويج للمصانع داخل المناطق الاقتصادية.

إنشاء وحدات أو إدارات للصناعات الصغيرة على محور قناة السويس تقوم بتوفير التمويل اللازم لها وتقديم المشورة الفنية وإجراءات التأسيس وخدمة الشركات والترويج لتغطية رؤوس أموالها وكافة الخدمات المصرفية.

الزام البنوك المشاركة بمبادرة البنك المركزي المصري لتمويل المشروعات الصغيرة بتواجد فرع واحد على الأقل داخل المناطق الاقتصادية بمحور قناة السويس مع السعي نحو اتخاذ خطوات ملموسة لتوفير تسهيلات ائتمانية وبما لا يقل عن عدد 5 مؤسسات صغيرة شهريا.

إلزام الشركات التي تحصل على مناقصات حكومية أن يكون نصيب الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر نسبة لا تقل عن 3% من قيمة المناقصة، مع وضع استراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة من خلال وضع اليات الحديثة لتطوير المشروعات الصغيرة والعمل على إزالة المعوقات والتحديات من مشاكل تمويلية وتسويقية وتشريعية وفنية.

تسهيل الحصول على قروض بنكية بشروط ميسرة، وإيجاد نظام ضمان للقروض المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر تقوم به شركة ضمان الائتمان (noitaroproC eetnarauG tiderC).

العمل على استيفاء بوليصة تأمين ضد مخاطر عدم السداد للمشروعات الصغيرة، حيث يتم سدادها كقسط تأميني يدفع شهرياً على أن تقوم هيئة تنمية هذه المشاريع بسداد ديون المشروعات المتعثرة.

تطوير وتنمية المهارات الإدارية والفنية لأصحاب المشاريع الحاليين و المتوقعين من خلال توفير برامج تدريبية.

الاستعانة بالجامعات والمعاهد ومراكز تطوير المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر لتقديم الاستشارات وحلقات النقاش والتدريب وغيرها لأصحاب هذه الصناعات.

إنشاء مراكز لوجستية عملاقة على محور قناة السويس بحيث تتواجد الصناعات الصغيرة باعتبارها صناعات مغذية للصناعات الكبيرة والعلاقة وانشاء مركز لبناء واصلاح السفن، ومركز لتجارة الترانزيت وتخزين البضائع لاعادة تصديرها، وعمل مركز للصناعات التجميعية في العديد من القطاعات الإنتاجية، مع توجيه هذه الصناعات بالكامل للتصدير.

المراجع

1. الجهاز المركزي المصري للتعبئة والاحصاء(6102), دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة (9002- 5102), القاهرة.
2. البنك الدولي للإنشاء والتعمير (0102), وثيقة تقويم مشروع قرض مقترح لجمهورية مصر العربية بغرض تحسين إمكانية الحصول على تمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة, تقرير رقم: GE-92515.
3. رؤية مصر 0302, المنتدى الاقتصادي العالمي, تقرير التنافسية العالمي , 4102-5102
4. الهيئة العامة للتنمية الصناعية, مركز تكنولوجيا نظم المعلومات, استراتيجية التنمية الصناعية لمحور قناة السويس 7102
5. هاني محمد السيد على, دور المشروعات الصغيرة في تنمية محور قناة السويس, دكتوراه, قسم الاقتصاد, كلية تجارة , جامعه عين شمس, 7102
6. هانى محمد السيد , دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة الفقر في مصر , رسالة ماجستير , اكااديمية السادات للعلوم الاداريه , 4102 .
7. جمال الدين أحمد حجاب , دور الصناعات الصغيرة في تنمية الصادرات المصرية خلال الفترة من 1991- 1002 , رسالة ماجستير , اكااديمية السادات للعلوم الإدارية, القاهرة , 3002.
8. الهيئة العامة للاستعلامات, الفصل الثالث« المنطقة الاقتصادية لقناة السويس» من كتاب 051 عام قناة السويس, www.sptth.gov.eg/PU/ge.vog.sis / كتاب%قناة%02% السويس/الفصل%الثالث%02%المنطقة%الاقتصادية%02%لقناة%السويس.fdp

